تجدد الاشتباكات في الحدث تأكيد لاستمرار المخطط الفاشي

وارسال الجيش الى الجنوب خطوة جديدة في هذا المخطط السلطة "الشرعية" تؤكد وقوفها الى جانب "الجبهة اللبنانية" وتتجاهل المطالبة باعادة بناء الجيش

مع انفجار الوضع الامني مجددا في منطقة الحدث الاسبوع الماضي ، عاد الحديث عن الجهود الرسمية المكثفة لتطويق الاشتباكات وفرض وقف اطلاق النار . واعتمد النظام اللبناني هذه المرة خطة جديدة في مواجهة التدهور الامني تمثلت باقرار ارسال الجيش الى الجنوب مع نهاية شهر تموز الجاري وتعزيز دور قوى الامن في العاصمة ، باعتبار ان نجاح السلطة في السيطرة على الجنوب قد يفتح الباب امامها للسيطرة على مناطق اخرى .

غير ان التطمينات الرسمية حول نجاح الخطة الجديدة في وقف الاشتباكات لا تبدو مقنعة . فالاجراءات الامنية التي اتخذت في الماضي ومن ضمنها انزال الجيش ، والدرك الى بعض المناطق في العاصمة وعلى طريق الشمال ، فشلت في اعادة الهدوء ولعبت دورا واحدا بارزا هو تاكيد وقوف « الشرعية » في ممارستها العملية الى جانب الجبهة الفاشية . وكذلك فشلت الضغوطات السياسية بما فيها تهديد الرئيس سركيس بالاستقالة ثم عودته عنها . ولم تنجح عملية الضغط العسكري المحدود بدورها وشعار تحجيم القوى الفاشية واحتوائها في انهاء الصدام ومنع تجدده . فهل ستشكل الاجراءات الجديدة الحل السحري الذي طالما وعدت به السلطة « لاحلال الامن » ؟

لقد اكدنا مرارا ان الصدامات العسكرية التي يشهدها لبنان منذ اشتباكات الفياضية وعين الرمانة هي اولا امتداد للحرب الاهلية التي انفجرت عام ٧٥ دون ان تصل حتى الان الى نتائج نهائية واضحة . وجاءت هذه الصدامات لتعبر عن التعارض الناشىء بين صيغتين لاعادة بناء النظام اللبناني : « فالجبهة اللبنانية » التي استطاعت بفضل الدعم العربي من النفاذ من المأزق في عام ١٩٧٦ ، خطت خطوات حثيثة على صعيد السيطرة على النظام اللبناني ومؤسساته . وباتت تراهن على نجاحها في مخططها الهادف الى انشاء نظام فاشي في لبنان مرتبط « باسرائيل » يؤمن عن طريق القمع الدموي استمرار هيمنة التحالف البورجوازي - الاقطاعي ويبعد شبح النقمة الشعبية التي كادت تطيح نهائيا بهذا التحالف العاجز عن مواجهة وحل الازمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وهذه الصيغة الفاشية لم تتصادم فقط مع نهج الحركة الوطنية اللبنانية ، انما تعارضت ايضا مع الصيغة التي يراها النظام السوري كفيلة بتأمين الامن في سوريا وبتعزيز موقعها في ما يسمى حل ازمة الشرق الاوسط ... فسوريا تخشى قيام نظام طائفي فاشي في لبنان يهدد باثارة نعرات طائفية في داخلها ويكون اداة في يد « اسرائيل » وضاغطا على النظام السوري لتمرير الشروط الصهيونية في التسوية . ومن هنا سعت سوريا الى اعادة النظام اللبناني القديم مع تأمين زيادة ارتباطه الامني بها .

الجبهة الفاشية تتمسك بمخططها كاملا

وقد اكدت التجربة منذ بدء الحرب الاهلية ومرورا بما مضى من عهد الرئيس سركيس ، ان الجبهة الفاشية متمسكة بمخططها كاملا ، وهي ان اكتفت ضمن موازين قوى معينة للتفاضي عن بعض نقاطه ، فان هذا لا يعني تخليا عن المخطط بقدر ما يعني انتظارا للظرف المناسب . فحين كانت الحركة الوطنية متحالفة مع المقاومة الفلسطينية على وشك القضاء على القوى الفاشية ارتضت هذه القوى بدخول القوات السورية ثم قوات الردع العربية ، وارتضت بمقررات الرياض والقاهرة واستفادت من دعم القوات العربية لها لاعادة تاهيل نفسها استعدادا للخطوة المقبلة التي تعيشها الان وهي تتلخص باصرار الفاشيين على احكام السيطرة التامة على النظام اللبناني ومؤسساته .

وهذا ما يفسر ان الصدام بين الصيغتين كان يكتسب حدة واضحة عندما يتعلق الامر باتخاذ خطوة جديدة على صعيد بناء الدولة ومؤسساتها وخصوصا مؤسسة الجيش كأداة قمعية اساسية في يد النظام وكأهم هذه المؤسسات ، وليس صدفة ، ان يتفجر الصدام في الفياضية اولا وان يعود كلما عاد الحديث عن الجيش ، وان يشتد في الحدث حين اعلنت الدولة انها سترسل قواتها الى الجنوب وتستدعي الضابطين الحداد والشدياق المتعاملين مع العدو الصهيوني .

وتمسك الجبهة الفاشية بمخططها كاملا لم يعد يحتاج الى مزيد من الادلة ، فقوات سعد حداد وميليشيات الكتائب والاحرار لم تكف في الجنوب بالدور الرجعي الواضح للقوات الدولية التي وضعت على رأس مهامها ضرب الحركة الوطنية و المقاومة ومنع تواجدها في الجنوب ، وحماية امن الكيان الصهيوني ، بل تمسكت « الجبهة اللبنانية » بأدائها مصرة على استمرار سيطرتها على الجنوب وتعاونها مع العدو لاستخدام هذه السيطرة وهذا التعاون كورقة في مخطط الاستيلاء على النظام برمته .

ومن جديد تعبر القوى الفاشية عن معارضتها لاية خطوة لا تخدم مخططها كاملا ، فعلى الرغم من طبيعة الجيش اللبناني الطائفي وولائه شبه الكامل للمخطط الفاشي ، فان شمعون والجميل يجدان في سعد حداد والشدياق وانضباطهما التام في التعاون مع العدو ، ورقة اربح ، ومن هنا بدأت عملية الابتزاز السياسي مجددا وبدأت تبرز معارضة الجبهة الفاشية « لاستبدال » هذين الضابطين . وهذه المعارضة تهدف الى امرين :

الاول : تأمين اكبر كسب ممكن في الجنوب من خلال الابتزاز السياسي وجعل الاجراءات تقتصر في اقصى حدودها على استدعاء ضابطي «الشرعية» الى البرزة دون المساس بقواتهما الفاشية واعتبارها قوات شرعية .

والثاني : تأكيد الجبهة الفاشية على ضرورة « تنقية » الجيش من جميع العناصر التي لا تدين لها بالولاء الكامل ، خصوصا وان الحديث يدور عن ارسال قوات كانت في جيش الطلائع ، مع علم الجبهة الفاشية ان هذه القوات لا تشكل ثقلا اساسيا في الجيش ، ومع علمها انها تتقاطع معها وتتوافق على ضرورة منع المقاومة من العودة الى الجنوب ، ومنع المظاهر المسلحة ... وبسط سلطة « الشرعية » التي اثبتت اكثر من مرة انحيازها التام للمخطط الفاشي .

وتحت شعار بسط سلطة « الشرعية » على كل لبنان بدأ التحرك الجديد للنظام باتجاه الجنوب متجاهلا في قراراته كافة المطالب الوطنية ومستمرا في مهاشاة الجبهة الفاشية وتنفيذ اهدافها . فالقرارات التي تمخضت عنها اجتماعات القصر الجمهوري والحكومة حول ارسال الجيش الى الجنوب وتعزيز الدوريات الامنية في بيروت ، تفرت بما يشبه الاستهتار عن اراء القوى الوطنية والديمقراطية في لبنان التي طالبت تكرارا باعادة النظر في تركيبة الجيش قبل تكليفه بأية مهمة امنية ، فهذه التركيبة - لم تعد خافية على احد - تعكس سيطرة الجبهة الفاشية على المؤسسة التي يقودها اصلا ضباط قاتلوا الى جانب الكتائب و « الاحرار » في اكثر من موقع خلال الحرب الاهلية ، بدءا بقائد الجيش الحالي فيكتور خوري .

وكما استغلت « الشرعية » في السابق تفجير الفاشيين للصدامات فأنزلت الجيش الى بيروت وطريق الشمال ، تستغل مجددا الصدامات الجديدة لتأكيد « شرعية » هذا الجيش تاركة الحديث عن اجراء تعديلات طفيفة في قيادته الى المستقبل .

ومن الواضح ان ارسال الجيش بتركيبته الحالية المتعاطفة مع العدو سيؤدي الى تحقيق اكثر من هدف رجعي :

اولا : تثبيت « شرعية » الجيش الطائفي على صعيد الواقع مما يجعل الحديث عن اعادة بنائه امرا مستحيلا وتصبح التنازلات التي قد تضطر السلطة الى تقديمها ضئيلة جدا ولا تتعدى حدود المظهر ، فالنظام يعلم جيدا ان التغيير في بنية الجيش تكون اسهل قبل ان يغادر ثكناته ، ولذا فان سركيس يصر على تمرير الجيش على دفعات بحجة تطويق الحالة الامنية ، مع العلم بأن احد الاسباب الاساسية لاستمرار تفجر الوضع هو تركيبة النظام وجيشه .

ولكي تستطيع الخطوة الاولى . النجاح عمد النظام الى محاولة تنفيس الاعتراض على الجيش بالحديث عن استدعاء الضابطين الحداد والشدياق الى مقر قيادة الجيش ، ملمحا الى ان اقالتهما اصبحت مستحيلة لانتهاء الصلاحيات الاستثنائية للحكومة في اخر شهر حزيران الماضي ومؤكدا ان وقوفهما امام محكمة عسكرية بتهمة التعامل مع العدو هو امر مستبعد لانه سيثير غضبة « الجبهة اللبنانية » .

ثانيا : اما الهدف الثاني المترافق والملازم للاول فهو تثبيت سلطة « الشرعية » المنحازة للفاشية على المناطق التي قاتلت الحركة الوطنية اللبنانية بالتحالف مع المقاومة لمنع الامتداد الفاشي والصهيوني اليها . وسيطرة « الشرعية » على الجنوب تعني ، كما اعلنت المصادر الرسمية بوضوح ، تنفيذ اتفاقية الدوحة ومنع تسلل قوات المقاومة والحركة الوطنية والغاء المظاهر المسلحة اي باختصار الخطوة الاولى للقضاء على الوجود الوطني - الفلسطيني واللبناني في الجنوب ومنعه من حقه في قتال العدو الصهيوني والفاشي .

وفي المقابل سعت الدولة الى تطمين التحالف الصهيوني - الفاشي وتاكيد رعبتها في حمايته وعدم المساس به ، فبدل ان يكون ذهاب السلطة الى الجنوب بهدف ازاله الاحتلال واقفال البوابات المفتوحة مع العدو وضرب العملاء المتعاملين معه ، كما يقتضي الحد الادنى للحس الوطني ، وللسيادة التي يكثر الحديث عنها ، نرى انها تؤكد ان قضية البوابات المفتوحة مع العدو والمعروفة باسم « الجدار الطيب » لن تبحث حاليا وستترك الى مستقبل يصعب تحديده ، كما ان السلطة حاولت تصوير قضية الخيانة الوطنية والقمع الفاشي الذي يمارسه جيشها في الجنوب بقيادة الحداد وبالتحالف مع الميليشيات الفاشية ، وكأنها قضية لا تستحق اكثر من استدعاء ضابطين الى البرزة .

واذا كان النظام يعمد الى اتباع اسلوب ذكي في تمرير المخطط الصهيوني - الفاشي من خلال اختيار طليعة قواته من جيش الطلائع سابقا او من العناصر التي لا تدين بالولاء الكامل للفاشية

فيكتور خوري : مع المخطط الفاشي

لتمكين هذه القوات من النجاح في التمركز ، فمن الواضح ان هذه الطليعة لن تشكل اكثر من رأس جسر يعبر عليه الجيش الطائفي الى الجنوب ، لتحقيق الاهداف التي ذكرنا .

وامام هذه الصورة ومع اصرار «الجبهة اللبنانية» المتحالفة مع الكيان الصهيوني واصرار « الشرعية » معها على الاستمرار في مخطط بناء النظام الفاشي يبدو مؤكدا ان الصدامات المسلحة مؤهلة للاستمرار، حتى يتم دحر هذا المخطط ، لان نجاحه لن يعني سوى اغراق لبنان في دوامة القمع وتأجيل الانفجار . ومن هنا ايضا يمكن التأكيد ان الاسلوب الذي تتبعه القوات السورية المتواجدة في اطار قوات الردع ، عاجز عن حل التناقض القائم والقضاء على المشروع الفاشي . فسياسة التحجيم ومحاولة اعادة بناء النظام القديم باتت ضربا من الوهم قد يؤدي « نجاحها » الى تجميد عملية الصدام ويفسح المجال امام القوى الفاشية لاستعادة قوتها بالتحالف مع العدو الصهيوني . وقد اثبتت تجربة السنتين الماضيتين ان اعادة النظام القديم على ما هو عليه امر مستحيل ، فالنظام اللبناني فجر الحرب الاهلية عام ٧٥ نتيجة لعجزه عن حل ازمته القائمة والتي ادت الى تصاعد النقمة الشعبية عليه . ومنذ عهد سركيس يتأكد اكثر فاكثر عجز هذا النظام عن حل الازمة ولذا فهو مضطر للجوء الى القمع لضمان استمرار وجوده واستغلاله للجماهير ، ولذا فان زيادة الاسعار مثلا تترافق مع قمع الحريات وفرض الرقابة وبناء الجيش الفاشي والتحالف مع العدو الصهيوني ومعاداة القوى الوطنية .

الحركة الوطنية تدعو الى مواجهة المخطط الفاشي

ومن هنا فان انهاء دوامة الصدامات العسكرية يفترض بالضرورة ضرب المشروع الفاشي وادواته في لبنان والقضاء عليها وهو الدور الذي لا يمكن القيام به في غياب الحركة الوطنية اللبنانية المتناقضة مع المشروع الفاشي ، وقد اكدت الحركة في اجتماع مجلسها السياسي المركزي في ٢٦ - ٧ ان التحالف الشمعوني الفاشي يسعى من خلال الصدامات الى تثبيت « امنه الذاتي » وفرض سيطرته على كل لبنان وان « الشرعية » تواصل تجاهلها لرأي الاغلبية اللبنانية الساحقة التي تطالب باعادة بناء الجيش على اسس وطنية ، وتؤكد شرعية الحداد والشدياق من خلال استدعائهما وتثبيتهما في ملاك الجيش . واكدت الحركة الوطنية ايضا « ان اصرار التحالف الشمعوني - الكتائبي على التفجير وعلى السلطة في نهج التعمية على قضية الجنوب والتلويح باستخدام الجيش ، يفرض على كل القوى الحريصة على وحدة لبنان وسيادته في وجه الخطر الصهيوني المصيري وعلى انقاذه من خطر الحرب الاهلية المتجددة ، ان تقف وقفة موحدة من اجل كبح المشروع الانعزالي » .

□□□

لقد بات واضحا ان مواجهة المشروع الفاشي يتطلب حشد جميع القوى ذات المصلحة في احباطه وفي ابعاد شبحه الاسود عن جماهيرنا في لبنان وفي المنطقة وان هذا الامر يفرض على الحركة الوطنية اللبنانية ان تكون طليعة المتصدين لهذا المشروع على الصعيد اللبناني ، كما يفرض ان تصب جميع التحالفات في هذا الاتجاه ، بعد ان انكشف للجميع ان الازمة الحالية في لبنان ليست ازمة عابرة ، انما ازمة نظام عاجز ، لم تعد تنفع معه التعديلات السطحية في الاسماء والاشخاص ، وبالتالي فان القوة القادرة على قيادة النضال لحل هذه الازمة وبناء نظام على اسس جديدة ، هي الحركة الوطنية اللبنانية . وخطوة كهذه ، ضرورية لضرب المشروع الفاشي لا يمكننا ان نتم الا من خلال اعطاء الحركة الوطنية دورها الحقيقي ووقف التنازلات باسمها امام السلطة اللبنانية ، ولا بد من التأكيد ان محاربة هذا المشروع تتطلب فسح المجال امام القوى الوطنية صاحبة المصلحة في ضربه لتعبئة جماهيرها للتصدي لبناء الجيش الطائفي وللتركيبة العاجزة للنظام وانعكاساتها على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، وللنضال من اجل اقامة جيش وطني يعبىء ويدرب على اساس الدفاع عن الحدود في وجه الاعتداءات الصهيونية الى جانب الحركة الوطنية والمقاومة .

ولا شك بان النضال من اجل بناء الجيش الوطني يفرض بالضرورة النضال من اجل اطلاق الحريات ووقف القمع والرقابة والعمل على تنظيم الجماهير لتناضل دفاعا عن حقوقها ، في نظام وطني يرفع عنها شبح القمع والغلاء وشبح الطائفية .